مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة – الجلسة الـ٣٢

البند الثالث – حوار تفاعلي مع المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع وتكوين الجمعيات

١٧ يونيو، ٢٠١٦

شكرًا سيدي الرئيس

يرحب مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والمنظمات الحقوقية الموقعة[١] بتقرير المقرر الخاص المعنى بالحق في التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات.

إن معاقبة المدافعين عن حقوق الإنسان بالسجن لمدد تصل للمؤبد وإغلاق المنظمات الحقوقية المصرية هو النهاية المتوقعة من إعادة فتح القضية رقم ١٧٣ لسنة ٢٠١١، والمعروفة بقضية التمويل الأجنبي. فقد تم –حتى الآن– استدعاء١٥ عضوًا من المنظمات الحقوقية، ومنع ٧ من السفر، وصدر قرار بالتحفظ على أموال مركز أندلس لدراسات التسامح وكذا أموال مديره، فضلًا عن طلبات من قضاة التحقيق بمنع ٥ من مديري المنظمات الحقوقية من التصرف في أموالهم، بالإضافة لبعض أفراد أسرهم، لا تزال منظورة أمام القضاء، فالأمر تمامًا كما وصفه حقوقي مصري هو "القضاء على حركة حقوق الإنسان في مصر".

١

١. الجماعة الوطنية لحقوق الإنسان والقانون
٢. الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان
٣. المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
٤. المفوضية المصرية للحقوق والحريات
٥. المنظمة العربية للإصلاح الجنائي
٦. المؤسسة المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية
٧. مصريون ضد التمييز الديني
٨. مؤسسة الحقانية للحقوق والحريات
٩. مؤسسة قضايا المرأة المصرية
١٠. نظرة للدراسات النسوية

لقد أضحت التطورات والملاحقات القمعية الهادفة لغلق المجال العام ومحاصرة المعارضين مثيرة للقلق على نحو بالغ، لاسيما تلك المتخذة في مواجهة التظاهرات الأخيرة، في الفترة من ١٥ – ٢٧ إبريل الماضي، والتي تم على خلفيتها اعتقال نحو ١٢٠٠ فرد على الأقل، وفقًا لتقديرات حقوقية.

على مدى الشهرين الماضيين، مثل العديد من المدافعين للتحقيق، وتم اعتقالهم على خلفية تهم مختلقة، من بينهم مينا ثابت وأحمد عبد الله والمحاميين هيثم محمدين ومالك عدلي، الذي يخضع للحبس الانفرادي منذ اعتقاله في ٥ مايو دون سند قانوني، بالمخالفة لكافة المعايير الدولية.

وحسبما أشار عدد من المقررين الخاصين مؤخرًا: "*فإن استخدام القوة ضد المجتمع المدني وضد التعبير عن الآراء المخالفة، يساهم في تدهور المناخ المناسب لتعزيز وحماية الحقوق الأساسية*". ونحن إذ نؤيد الدعوات المتكررة التي أطلقها المقررون الخواص –أخرها في ٩ من مايو– للسلطات المصرية من أجل وقف حصار الحريات العامة، نكرر دعوتنا لمصر من أجل إغلاق القضية رقم ١٧٣ لسنة ٢٠١١ وإسقاط كل التهم الموجهة للعاملين في المنظمات الحقوقية.

شكرًا سيادة الرئيس.